

متطلبات تطبيق الكفاءة الإنتاجية للتعليم وأساليب تحسينها وعوامل خفضها

**The Requirements for Implementing Educational
Productivity Efficiency, Methods for Its Improvement, and
Factors Reducing It**

إعداد

وفية عثمان الصبحي
Wafiyah Othman Al-Subhi
مها صالح اليحيان
Maha Saleh Al-Yahyan
مشرفات تربويات

Doi: 10.21608/jasep.2025.457869

استلام البحث : ٢٠٢٥/٧/٢٠

قبول النشر: ٢٠٢٥/٩/٩

الصبحي، وفية عثمان و اليحيان، مها صالح (٢٠٢٥). متطلبات تطبيق الكفاءة الإنتاجية للتعليم وأساليب تحسينها وعوامل خفضها. **المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية**، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والأداب، مصر، ٥٣(٩)، ٥٨٧ – ٦١٤.

<http://jasep.journals.ekb.eg>

متطلبات تطبيق الكفاءة الإنتاجية للتعليم وأساليب تحسينها وعوامل خفضها المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع الكفاءة الإنتاجية في التعليم من خلال تحديد المفهوم، وبيان طرق تحسينها، والتعرف على العوامل المؤدية إلى انخفاضها، مع تقديم توصيات استراتيجية تسهم في رفع الكفاءة وتحسين جودة المخرجات التعليمية. وقد ركزت الدراسة على ٣ محاور أساسية: متطلبات الكفاءة الإنتاجية في التعليم، وطرق تحسينها، والعوامل المؤدية إلى خفضها، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل الأبيات السابقة والتجارب المحلية والعالمية ذات الصلة، واستعرضت أبرز متطلبات تحقيق الكفاءة الإنتاجية في التعليم، وسبل تحسينها، وأهم الاستراتيجيات الممكنة لقليل الهدر وتحقيق أقصى استغادة من الموارد البشرية والمادية في القطاع التعليمي، وعوامل خفض الكفاءة الإنتاجية في التعليم.

الكلمات المفتاحية: الكفاءة الإنتاجية في التعليم-متطلبات-سبل التحسين

Abstract:

This study aimed to analyze the reality of productive efficiency in education by defining the concept, identifying methods for its improvement, and exploring the factors contributing to its decline. The study also presented strategic recommendations to enhance efficiency and improve the quality of educational outcomes. The paper focused on three main axes: Methods of improving productive efficiency in education, and Factors leading to its reduction. The study adopted a descriptive-analytical approach by reviewing relevant literature and analyzing local and international experiences. It highlighted key strategies to minimize waste and maximize the utilization of both human and material resources in the educational sector.

Keywords: Productive Efficiency – Improvement Methods

مقدمة:

يساهم التعليم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمختلف البلدان، حيث يمثل الإنفاق على التعليم استثماراً هاماً للموارد البشرية، لذلك أخذ الاهتمام بالتعليم في العصر الحالي اتجاه جديد يتمثل في دراسة الوظيفة الاقتصادية للتعليم، بجانب العناية بالكفاءة الإنتاجية وتحسينها. ويشهد قطاع التعليم تحديات متزايدة في سبيل تحقيق جودة الأداء والمخرجات التعليمية مما يفرض الحاجة إلى تحسين الكفاءة

الإنتاجية داخل المؤسسات التربوية، والتي تعد أداةً استراتيجية تمكن من استثمار الموارد البشرية والمادية بطريقة تضمن أقصى فاعلية بأقل كلفة وجهد.

وتعد الكفاءة الإنتاجية في التعليم أحد العوامل الأساسية التي تسهم في تحقيق جودة العملية التعليمية؛ حيث تعكس مدى قدرة المؤسسات التعليمية على استغلال الموارد المتاحة بكفاءة لتحقيق أفضل المخرجات التعليمية؛ حيث يتطلب تحقيق الكفاءة الإنتاجية الاستخدام الفعال للموارد البشرية والمادية، بما في ذلك المعلمين، المناهج، والتقنيات الحديثة، لضمان تحسين جودة التعليم وزيادة مخرجانه بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل، وبالتالي فإن التركيز على تطوير الكفاءة الإنتاجية في التعليم يسهم في تعزيز جودة العملية التعليمية، وتقليل الهدر في الموارد، وتحقيق أقصى استفادة من الإمكانيات المتاحة (بن قسم، وبين الزاري، 2018).

وتتأثر الكفاءة الإنتاجية في التعليم بعده عوامل داخلية وخارجية، ووفقاً لدراسة موسى وأخرون (2024) فإن البيئة الخارجية بما في ذلك التكنولوجيا، السياسات التعليمية، والتغيرات الاجتماعية تلعب دوراً محورياً في تشكيل الهيكل والتنظيم الداخلي للمؤسسات التعليمية، مما يستلزم تطوير التقنيات، ودمجها بفعالية داخل الفصول الدراسية، كما أكدت دراسة الصغير (2024) أهمية الاهتمام بالكفاءة الإنتاجية في التعليم الجامعي؛ حيث يهدف إلى تنمية مهارات الطلاب لمواكبة تطورات المجتمع، وإعداد جيل قادر على قيادة التغيير، مما يستوجب التطوير المستمر لمواكبة متطلبات سوق العمل، وفي هذا السياق بذلت المملكة العربية السعودية جهوداً كبيرة لرفع الكفاءة النوعية للنظام التعليمي، من خلال التركيز على الأخلاقيات المهنية، السمات العامة، المهارات التقنية، والمعرفة المتخصصة، وذلك لضمان تأهيل الخريجين بقدرات تتناسب مع احتياجات سوق العمل وتعزز من تنافسيتهم.

وعليه تعد الكفاءة الإنتاجية عنصراً أساسياً في تحسين جودة الأداء داخل المؤسسات، سواء في القطاع التعليمي أو الصناعي أو الخدمي. وتعني الكفاءة الإنتاجية تحقيق أعلى مستوى من الإنتاج بأقل تكلفة وجهد ممكن، مع الحفاظ على الجودة وتحقيق الأهداف المرجوة. وتشمل أساليب تحسين الكفاءة الإنتاجية عدة استراتيجيات، مثل استخدام التكنولوجيا الحديثة، وتطوير مهارات العاملين، وتحسين بيئة العمل، بالإضافة إلى تبني أساليب الإدارة الفعالة التي تعزز من استغلال الموارد بأفضل شكل ممكن (النجار، ٢٠٢٠).

وفي المقابل، هناك العديد من العوامل التي تؤدي إلى انخفاض الكفاءة الإنتاجية، مثل سوء الإدارة، وضعف التدريب، وغياب الحواجز، وارتفاع معدلات الغياب والتأخير، بالإضافة إلى المشكلات التنظيمية التي تعيق سير العمل بشكل فعال، ولتحقيق مستويات عالية من الكفاءة، يجب العمل على تلافي هذه العوامل من

خلال تطوير استراتيجيات مستدامة تعزز الإناتجية وتحقق الأهداف المرجوة بأفضل الوسائل الممكنة (الزهاراني، ٢٠٢٠).

لذا تهدف الدراسة العلمية إلى تسلط الضوء على متطلبات تحقيق الكفاءة الإناتجية في التعليم، وتحديد طرق التغلب على الصعوبات التي تواجهه تطبيق الكفاءة الإناتجية، وأساليب تحسينها، وعوامل خفضها.

مشكلة الدراسة:

تمثل الكفاءة الإناتجية ركيزة مهمة في تحقيق تعليم مستدام وفعال ويستدعي تحقيقها توافر بيئة تنظيمية داعمة ورؤية قيادية واضحة واستثمار الموارد بكفاءة كما أن التغلب على التحديات يتطلب إرادة مؤسسية واعية وتعاوناً تكاملاً بين جميع عناصر العملية التعليمية، وتحقيق الكفاءة الإناتجية في التعليم يتطلب رؤية استراتيجية تجمع بين تحسين المناهج، تأهيل المعلمين، دمج التكنولوجيا، وإدارة فعالة. ورغم التحديات مثل نقص الموارد والقاوتو الاجتماعي، فإن الاستثمار في التعليم وتعزيز الشراكات يمكن أن يسهما في بناء نظام تعليمي فعال. ويبقى التعاون بين الحكومات، المؤسسات التعليمية، والمجتمع المحلي هو المفتاح لتحقيق تعليم عادل ومستدام يخدم أهداف التنمية.

ويعد تحسين الكفاءة الإناتجية في قطاع التعليم من العناصر الأساسية لتحقيق أهداف رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠؛ حيث تسعى المملكة إلى تعزيز جودة التعليم والتلقي المؤسس في كافة المجالات، فعملت الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة على تطوير الاستراتيجية الوطنية للجودة التي تعد إطاراً شاملاً لتطبيق مفاهيم الجودة والتميز المؤسس في المملكة، والتي تركز على تحسين الأداء، وزيادة الكفاءة الإناتجية في العديد من المؤسسات المختلفة والتعليمية، مما يسهم في رفع مستوى جودة المخرجات التعليمية، ويساهم معهد إدارة المشاريع PMI في رفع الكفاءة الإناتجية من خلال توفير برامج تعليمية ودورات تدريبية تساعد الأفراد والمنظمات على العمل بكفاءة وذكاء في بيئة دائمة التغير (Kumar & Albashrawi, 2022)

وقد أشار حسني (٢٠٢٣) إلى أهمية التعرّف على المشكلات التي تواجه منظومة التعليم، وإدارتها مما يساعد على إزالة كافة التحديات التي تحول دون رفع الكفاءة الداخلية للتعليم.

ولم يعد خافياً على الأكاديميين وصناع القرار والمنظمات المعنية بالشأن التربوي في الدول العربية التحديات والصعوبات التي تعيق الكفاءة الإناتجية للتعليم، والتي تمثل عائقاً أمام الأدوار المنوط بها. فالتعليم الفعال يسهم في تطوير المجتمعات من خلال تحسين البنية التحتية، والحد من الأمية والفقير، وتوفير كوادر بشرية ذات كفاءات عالية معرفياً، ومهارياً، هذه الكوادر قادرة على استغلال الفرص المتاحة

لاستثمار الموارد الطبيعية، وتعزيز الشراكات الدولية، وتأمين الدعم والمساندة، والسعى نحو توطين المعرفة وإعادة إنتاجها وتوظيفها (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ٢٠١٩) لذا تهدف هذه الدراسة إلى الإشارة لأبرز متطلبات تطبيق الكفاءة الإنتاجية في التعليم، وطرق تحسينها، وسبل التغلب على عوامل خفضها.

أسئلة الدراسة

سعت الدراسة الحالية للإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما متطلبات تطبيق الكفاءة الإنتاجية في التعليم؟
- ما طرق تحسين الكفاءة الإنتاجية للتّعليم؟
- ما عوامل خفض الكفاءة الإنتاجية للتّعليم؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى:

- تحديد متطلبات الكفاءة الإنتاجية في التعليم.
- استعراض أهم الأساليب والاستراتيجيات التي تسهم في تحسين الكفاءة الإنتاجية في المؤسسات التعليمية.
- تحليل العوامل التي تؤدي إلى خفض الكفاءة الإنتاجية في التعليم

أهمية الدراسة

تكمّن أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- التعليم كاستثمار اقتصادي: فالتعليم ليس فقط أداة تنموية، بل يمثل استثماراً في رأس المال البشري له عائد اقتصادي واجتماعي.
- أهمية الكفاءة الإنتاجية في رفع جودة الأداء داخل المؤسسات التعليمية وتقليل التكاليف.
- الاستجابة للمتغيرات الحديثة حيث تعكس أهمية تحسين الكفاءة لمواكبة التحديات الاقتصادية والتكنولوجية وتلبية احتياجات سوق العمل.
- التقليل من الهدر التعليمي سواء كان رسوباً أو تسرباً أو تدنياً في التحصيل العلمي.

مصطلحات الدراسة:

عرف خلف (٢٠٠٧) الكفاءة الإنتاجية في التعليم على أنها: "الكيفية التي يتم بموجبها تحقيق أقصى قدر من مخرجات العملية التعليمية كماً ونوعاً، بأقل قدر ممكن من مدخلات العملية التعليمية، وبحيث تقل معها حصة الوحدة الواحدة من المدخلات الالزمة إلى أدنى حد ممكن".
كما عرفها الرشدان (٢٠١٥، ٢٣٩) بمعنى قدرة النظام التعليمي على تحقيق الأهداف المرجوة منه.

ويمكن تعريفها إجرائياً: مدى قدرة المنظمة على تحقيق أفضل نتائج ممكنته بأقل تكلفة.

حدود الدراسة

تمثلت حدود هذه الدراسة في الحد الموضوعي: تقتصر الدراسة على تحديد أهم المتطلبات لتحقيق الكفاءة الإنتاجية في التعليم، وأساليب تحسينها، ودراسة عوامل خفضها وسبل التغلب عليها.

الإطار النظري:

مفهوم الكفاءة الإنتاجية هي الاستخدام الأمثل للموارد والطاقات المتاحة، بمعنى الاستفادة من عناصر الإنتاج للوصول إلى أفضل إنتاج ممكن (وفاء، ٢٠١٧، ١٩).

وتعرف الكفاءة الإنتاجية للتعليم أنها "الكيفية التي يتم بموجبها تحقيق أقصى قدر من مخرجات العملية التعليمية كماً ونوعاً، بأقل قدر ممكن من مدخلات العملية التعليمية، وبحيث تقل معها حصة الوحدة الواحدة من المدخلات الازمة لأدنى حد ممكن لها" (خلف، ٢٠٠٧، ٤٣).

وقد وضح عمار والبيلي (٢٠١١) الكفاءة الإنتاجية للتعليم بقسميها الداخلي والخارجي، على النحو التالي:

أولاً: الكفاءة الإنتاجية الداخلية: ويقصد بها قدرة النظام التعليمي الداخلية على القيام بالأدوار المتوقعة منه وهي تشمل كل العناصر البشرية الدالة في مجال التعليم والتي تعمل على تنظيم وتحديد لبرامج واعداد المناهج وتوفير الوسائل والتكنولوجيا وتنظيم اوقات الدراسة ومتابعتها، ولكن تتحقق الكفاءة الداخلية لابد من وجود تفاهم تام بين جميع العناصر البشرية.

ثانياً: الكفاءة الإنتاجية الخارجية: ويقصد بها قدرة النظام التعليمي على تحقيق أهداف المجتمع الخارجي الذي وضع النظام من أجل خدمته من خلال ما يقدمه من خريجين يقومون بالدور المنوط لهم، وتشمل الكفاءة الخارجية كفاءة كمية ونوعية.

العوامل المؤثرة على تحسين الكفاءة الإنتاجية:

يُعد تحسين الكفاءة الإنتاجية ليس مجرد تجويد العمل والأداء، ولكنه في الأساس أداء الأعمال الصحيحة بطريقة صحيحة وبكفاءة عالية، ومن أجل تنفيذ الأعمال بكفاءة؛ لابد من معرفة العوامل التي تحدد كفاءة المؤسسة الإنتاجية، وقد تناول الباحثون موضوع عوامل رفع الكفاءة الإنتاجية من زوايا متعددة، وبمدخل ورؤى مختلفة، لاختلاف خصائصهم العلمية وتصنيفاتهم (الجنابي وسالم، ٢٠٢٢، ١١١)

ويلاحظ تعدد واختلاف العوامل المحددة للإنتاجية، لاختلاف درجة تأثيرها على مستوى الإنتاجية، مما أدى لتقديم تصنيفات متعددة، حيث لا يوجد تصنيف موحد لعوامل الإنتاجية، فمنهم من صنفها لعوامل داخلية وعوامل خارجية، ومنهم من صنفها لعوامل فنية، وعوامل إنسانية، ومنهم من صنفها لعوامل مباشرة وغير مباشرة

(الشامي والسنفي، ٢٠١٧)، ومنهم من قسمها لعناصر مادية وبشرية وتنظيمية، تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الأداء والإنتاج في المنظمة، حيث وضحتها (خمس، ٢٠١٨، ٢٦٩) كما يلي:

• **العوامل الإنسانية (البشرية):** وتشمل التدريب والتطوير المهني، وظروف العمل، والعوامل البشرية المتعلقة بالقدرة على العمل كالمعرفة والمهارة، إضافة للحوافز والأجور والمكافآت، وغيرها من العوامل الاقتصادية ذات الطابع الإنساني، وثُعد إدارة الموارد البشرية عنصراً رئيساً في عملية تحسين الإنتاجية، وهي عملية مستمرة، تكون من مجموعة من الوظائف الفرعية التي تهدف لرفع كفاءة الإنتاج، وذلك من خلال توافر كفاءات مؤهلة ومدربة قادرة على العمل أو راغبة فيه، باعتبارهم حجر الزاوية في عملية تحسين الإنتاجية (أمين، ٢٠١٦، ٦٢).

فالمنظمة لكي تكون ناجحة في البيئات التي تتسم بالمنافسة العالمية لابد أن يكون لديها موارد بشرية تتصف بالتكيف، والانتقاء، والتحفيز، والمهارة، والمرونة، والдинاميكية، والتجديد والإبداع، والقدرة على العمل كفريق (عبد القادر، ٢٠٠٦، ٥٤).

• **العوامل الفنية:** والمتمثلة بدرجة الأتمتة، وتقليل الهدر في الوقت والموارد، وذلك بالاعتماد على تكنولوجيا ملائمة، وأنظمة فنية وخطيطية مناسبة، فالخطيط والرقابة تؤثر حتماً على الإنتاجية، فكلما كانت الأنظمة والعوامل الإدارية جيدة فإن ذلك سيؤدي إلى رفع الكفاءة الإنتاجية، وضعف التخطيط والتنظيم، وسوء اتخاذ القرارات سيؤدي لانخفاض الإنتاجية في المنظمة (الغوطى، ٢٠١٧، ٤٩).

• **العوامل الخارجية:** مثل التشريعات والأنظمة المتعلقة بعلاقات العمل، كذلك الموارد الطبيعية المتمثلة بالقوى العاملة، والوضع العام للمجتمع.

بينما أشار (الغوطى، ٢٠١٧، ٤٢) لعوامل الكفاءة الإنتاجية كما يلي:

• **العوامل المباشرة:** وهي تلك العوامل التي لها تأثير مباشر في قياس الكفاءة الإنتاجية، كعناصر المدخلات التي تشمل (القوى العاملة، رأس المال، المواد الأولية، نوعية العمل) ومستويات الجودة التي تشمل (جودة المنتجات، وجودة المدخلات، وجودة الإنتاج والتسويق، وجودة الميزة التنافسية).

ولإدارة الجودة دور هام في العمليات الإنتاجية، باعتبارها حافز هام للعاملين، فالاهتمام بالجودة يتطلب تركيزاً على الموارد البشرية التي تعد أساس العملية الإنتاجية، وذلك من خلال توفر الظروف الملائمة للأفراد العاملين في المنظمة (العنزي، ٢٠١٤، ٩٧).

• **العوامل غير المباشرة:** وهي العوامل التي ليس لها تأثير مباشر في قياس الكفاءة الإنتاجية، ومنها: كفاءة الإدارة ونوعيتها، ترشيد القرارات، ومشاركة العاملين بالمعلومات، الرضا الوظيفي، البيئة الخارجية للمنظمة.

وبشكل عام فإن العوامل المؤثرة على الإنتاجية يمكن تصنيفها لصنفين؛ عوامل داخلية؛ ومنها المباشرة، والإدارية، والفنية، والإنسانية، وعوامل عامة؛ ومنها غير المباشرة والخارجية (الشامي والسنفي، ٢٠١٧).

ويتضح مما سبق أن العوامل المؤثرة على الكفاءة الإنتاجية متنوعة ومترابطة، وأي خلل في أحدها يمكن أن يؤدي لتراجع الكفاءة الإنتاجية، لذا من الضروري إدارتها بشكل متكامل، والتأكيد على تهيئة بيئة عمل إيجابية محفزة، وتطوير أنظمة إدارية قوية لضمان استدامة الإنتاجية، والتدريب المستمر لمواكبة التطورات التكنولوجية وتعزيز الابتكار، ورفع الإنتاجية.

محددات رفع الكفاءة الإنتاجية للعاملين:

ويقصد بها العوامل والمتغيرات أو الوسائل التي تؤثر على قدرة العاملين أو المنظمة، والتي يمكن اتباعها لتحسين الأداء وزيادة إنتاجية العاملين بكفاءة أعلى، ومنها عوامل تنظيمية، تقنية، بشرية، أو بيئية، وقد تناول الباحثون موضوع محددات رفع الكفاءة الإنتاجية من زوايا متعددة، وبمدخل ورؤى مختلفة، ويعود هذا التباين لاختلاف خلفياتهم العلمية وتخصصاتهم، مما أدى لتقديم تفسيرات متنوعة لهذه المحددات، ومن أبرزها ما يلي (الجنابي وسلام، ٢٠٢٢، ١١١).

• **الموارد البشرية:** تُعد إدارة الموارد البشرية عنصراً رئيساً في عملية تحسين الإنتاجية، وهي عملية مستمرة تتكون من مجموعة من الوظائف الفرعية التي تهدف لرفع كفاءة الإنتاج، وذلك من خلال توافر كفاءات مؤهلة ومدربة قادرة على العمل أو راغبة فيه، باعتبارهم حجر الزاوية في عملية تحسين الإنتاجية (أمين، ٢٠١٦، ٦٢)، فالخطيط الجيد للموارد البشرية والاختيار السليم للعاملين يساهمان في رفع مستوى الإنتاجية، فالمنظمة لكي تكون ناجحة في البيئات التي تتسم بالمنافسة العالمية لابد أن يكون لديها موارد بشرية تتصف بالتكيف، والانتماء، والتحفيز، والمهارات، والمرونة، والديناميكية، والتجدد والإبداع، والقدرة على العمل كفريق (عبدالقادر، ٢٠٠٦، ٥٤).

• **الإبداع والتكنولوجيا:** يُعد الاهتمام بالبحث والتطوير والتكنولوجيا أحد المداخل الهامة التي تؤثر في تحسين الكفاءة الإنتاجية، فقد أشار عبدالقادر (٢٠٠٦) أن بيئة العمل التي تعزز من الإبداع، وتبادل الأفكار والابتكارات بين الموظفين تؤدي لزيادة الإنتاجية، وتحقيق التميز المؤسسي، وأكد دودين (٢٠١٢، ٢٥) أن الأساليب الحديثة في العمل كالآلات والمعدات والأنظمة الحديثة ذات التقنيات المعقدة بحاجة إلى موارد بشرية ذات كفاءة عالية للعمل عليها، فإدخال التكنولوجيا الحديثة يساهم في تحسين كفاءة الموظفين، ويزيد قدرتهم على مواجهة التحديات الإنتاجية بفعالية.

• **الأنظمة والعوامل الإدارية:** تعتبر الأنظمة والعوامل الإدارية من أهم العوامل المساعدة في رفع الكفاءة الإنتاجية، فالخطيط والرقابة تؤثر حتماً على الإنتاجية، فكلما كانت الأنظمة والعوامل الإدارية جيدة فإن ذلك سيؤدي إلى رفع الكفاءة

الإنتاجية، وضعف التخطيط والتنظيم وسوء اتخاذ القرارات سيؤدي لانخفاض الإنتاجية في المنظمة (الغوطى، ٢٠١٧، ٤٩).

• **إدارة الجودة:** لإدارة الجودة دور هام في العمليات الإنتاجية، باعتبارها حافز هام للعاملين، فالاهتمام بالجودة يتطلب تركيزاً على الموارد البشرية التي تعد أساس العملية الإنتاجية، وذلك من خلال توفر الظروف الملائمة للأفراد العاملين في المنظمة (العنزي، ٢٠١٤، ٩٧).

صعوبات قياس الكفاءة الإنتاجية للتعليم:

هناك العديد من الصعوبات التي تعرّض قياس الكفاءة الإنتاجية للتعليم، ومنها: (خلف، ٢٠٠٧، ٢٦٣-٢٦٢)

• عدم تزامن تحقق كل من التكاليف والعوائد في العملية التعليمية: حيث تقل لحد كبير الفترة الزمنية بين تحقق التكاليف والعوائد التي تنجم عنها في الغالب، كما أن طول المدة يجعل من الصعب تحديد العلاقة بين التكاليف السابقة والعوائد المستقبلية بسبب التغيرات الاقتصادية المستمرة، مما يجعل قياس الكفاءة الإنتاجية أمراً معقداً.

• صعوبة قياس عناصر الكلفة والعائد الخاصة بالعملية التعليمية: وتشمل تحديد التكاليف المباشرة وغير المباشرة، وقياس المنافع الاجتماعية والفردية بشكل دقيق.

• اختلاف الفرضية البديلة للعائد: حيث يختلف العائد من التعليم بين الأفراد، مما يجعل من الصعب قياسه وتقييره بدقة.

• تأثير الدخل القومي والدخل الفردي: فهناك علاقة غير واضحة بين تطور التعليم ونمو الدخل، مما يجعل التنبؤ بالعوائد أكثر تعقيداً.

• ضعف درجة توافر المعلومات والبيانات الخاصة وتعقيد عملية قياس الكفاءة الإنتاجية للتعليم: حيث يتطلب قياس الكفاءة الإنتاجية بيانات دقيقة حول المخرجات التعليمية ومدى تأثيرها على الاقتصاد والمجتمع، وهو ما يصعب توفره.

• طول فترة التداخل بين المدخلات والمخرجات التعليمية: فالنتائج التعليمية تحتاج إلى وقت طويل حتى تظهر آثارها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما يزيد من صعوبة التخطيط الفعال.

سبل التغلب على الصعوبات لتحسين الكفاءة الإنتاجية للتعليم:

تعد الكفاءة الإنتاجية في التعليم عاملاً رئيسياً في تحسين جودة المخرجات التعليمية، وتقليل الهدر للتعليم، ولتحقيق ذلك يمكن تطبيق عدة أساليب واستراتيجيات تسهم في تحسين الأداء التعليمي، ورفع كفاءة المؤسسات التعليمية، ومن أبرز هذه الأساليب: (أبو حفظ، ٢٠٢٢)

تحسين إدارة الوقت داخل المؤسسات التعليمية يساعد على تقليل الفاقد التعليمي وزيادة التركيز على الأنشطة ذات القيمة العالية. -

- تبني الأدوات الرقمية والمنصات التعليمية التفاعلية يساهم في تعزيز عملية التعلم، و يجعلها أكثر كفاءة وفعالية.
- الاستثمار في تنمية مهارات المعلمين، وتعد من أهم العوامل المؤثرة في تحسين الإنتاجية التعليمية؛ حيث يمكنهم تقديم محتوى تعليم أكثر تفاعلاً وجودة.
- التركيز على تنمية المهارات العملية والتطبيقية لدى الطلاب، حيث يسهم في إعدادهم بشكل أفضل لسوق العمل ويزيد من فاعلية النظام التعليم.
- توفير بيئة دراسية ملائمة، سواءً من حيث البنية التحتية أو الموارد التعليمية، يساعد على تحسين الإنتاجية وزيادة التحصيل العلم للطلاب.
- تحفيز الطلاب من خلال أساليب التعلم النشط والتقييم المستمر، مما يؤدي إلى رفع مستوى الأداء التعليم وتقليل نسب الرسوب والتسرب.
- ترشيد استهلاك الموارد المادية والبشرية داخل المؤسسات التعليمية، يساهم في تحقيق أعلى عائد تعليم بأقل تكلفة ممكنة.

الخطوات الاستراتيجية لتحسين الكفاءة الإنتاجية للمنظمة:

- يلعب التفكير الاستراتيجي دوراً هاماً في تحسين الكفاءة الإنتاجية (إبراهيم ومصطفى، ٢٠٢٠)، وتتضمن الخطوات الاستراتيجية لتحسين الكفاءة الإنتاجية عدة إجراءات رئيسية تهدف إلى زيادة كفاءة المنظمة، ورفع إنتاجيتها، وأبرزها كما أشار لها (صالح، ٢٠١٩، ٥٩)، (أمين، ٢٠١٦، ١٩)، (وفاء، ٢٠١٧، ٦٩) ما يلي:
 - **تحديد الرؤية والأهداف:** يجب أن تكون لدى المنظمة رؤية واضحة تحدد أهدافها الإنتاجية والاستراتيجية بدقة.
 - **تخطيط الإنتاج وبرمجته:** يتم ذلك بناءً على معلومات دقيقة حول المواد المتاحة ومعوقات الإنتاج الظاهرة.
 - **إعداد خطة استراتيجية واضحة:** تبني هذه الخطة متغيرات إيجابية تساهُم في تحسين الإنتاجية.
 - **استخدام معايير رقابية:** تستخدم معايير قياسية لمراقبة تحقيق الأهداف الإنتاجية المحددة.
 - **تحفيز وتشجيع العاملين:** تقديم الحواجز سواءً كانت مادية أو معنوية، فهي تلعب دوراً هاماً في تحفيز الموظفين وزيادة إنتاجيتهم
 - **متابعة تنفيذ الخطة:** يتم التأكيد من تنفيذ الخطة الاستراتيجية بشكل فعال، والحرص على تحقيق مستويات الأداء المطلوبة.
 - **التدريب والتطوير:** يساهم التدريب في تحسين مهارات الأفراد، مما ينعكس إيجابياً على الإنتاجية.

- تحسين بيئة العمل: تقليل الحوادث في مكان العمل من خلال تحسين ظروف العمل.
- وضع نظام الأجر والكافأة: ويعتبر من الأدوات المهمة لجذب واستقطاب الكفاءات، وتحفيز العمالة الماهرة.
ويتبين مما سبق أن هذه الخطوات تمثل إطاراً استراتيجياً متكاملاً لضمان تحقيق أعلى مستويات الكفاءة الإنتاجية في المنظمة، فمن خلال وضع أهداف واضحة، والتخطيط الجيد، والتحفيز الفعال، إلى جانب تحسين بيئة العمل والتدريب المستمر، يمكن للمنظمات تعزيز إنتاجيتها وتحقيق نجاح مستدام.
الدراسات السابقة:

هدفت دراسة الصغير (٢٠٢٤) بعنوان: "تصور مقترح لتطوير الكفاءة الخارجية النوعية للتعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية في ضوء متطلبات سوق العمل" إلى تقديم تصوّر مقترح لتطوير الكفاءة الخارجية النوعية للتعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في ضوء متطلبات سوق العمل، من خلال التعرّف على متطلبات الكفاءة الخارجية والكشف عن عوائق الكفاءة الخارجية، والاطلاع على الفروق ذات الدلالة الإحصائية في متطلبات ومعوقات الكفاءة الخارجية النوعية للكليات الإنسانية بجامعة الملك سعود تعزى لمتغير الكلية والرتبة العلمية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسمى، واستخدمت أداة الاستبانة لجمع البيانات، ومن أبرز نتائج الدراسة: أن متطلبات تطوير الكفاءة الخارجية النوعية للتعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الكليات الإنسانية في جامعة الملك سعود في ضوء متطلبات سوق العمل، جاء متحققاً بدرجة كبيرة في جميع المجالات الأربع، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لاستجابات أفراد عينة الدراسة على هذا المحور ما نسبته (٢.٧٦)، وقد حصل أعلى المجالات في درجة موافقة عينة الدراسة (المجال الرابع: الأخلاقيات المهنية التي يمتلكها خريج الكليات الإنسانية) بمتوسط حسابي (٢.٨٥)، وأن معوقات تطوير الكفاءة الخارجية النوعية للتعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الكليات الإنسانية في جامعة الملك سعود في ضوء متطلبات سوق العمل، جاء متحققاً بدرجة كبيرة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لاستجابات أفراد عينة الدراسة على هذا المحور ما نسبته (2.89).

كما أولت دراسة موسى وآخرون (٢٠٢٤) بعنوان "كفاءة البيئة الداخلية والخارجية للتعليم العام في مصر من وجهة نظر المعلمين" اهتماماً لمستوى كفاءة البيئة الداخلية والخارجية للتعليم في مصر والعلاقة بينهما، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصف ، واستخدمت الاستبانة لجمع البيانات بين المعلمين والبالغ عددهم (125) معلماً، وتم اختيارهم بأسلوب الاختيار العددي، أظهرت النتائج أن الكفاءة

الداخلية للتعليم العام جاءت بدرجة مرتفعة، ومستوى الكفاءة الخارجية جاء متوسطاً، كما وأوضحت النتائج العلاقة الارتباطية القوية بين كفاءة العوامل الداخلية والخارجية لبيئة التعليم العام، وفي ضوء النتائج تم رصد عدة توصيات أبرزها: إعداد دورات تدريبية للمعلمين لتحسين كفاءتهم في استخدام التكنولوجيا في التدريس، وتعزيز استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بشكل آمن، بالإضافة إلى دعم مبادئ البناء الأخضر، واستخدام مواد صديقة لبيئة في المدارس.

وفي دراسة Wokadala (٢٠١٦) التي هدفت للتعرف على مدخلات المدرسة والمعلم وتأثيرها على الكفاءة الإنتاجية، ومدى تأثير جودة المدرسة والمعلم على الكفاءة الإنتاجية للمدارس الابتدائية في أوغندا، حيث اتضح أن نسبة الكتب المدرسية للطلاب، ونسبة الطلاب في الفصول الدراسية للطلاب، ونسبة المعلمين للطلاب تظهر عوائد متزايدة على مقياس درجات القراءة والكتابة والحساب، وأن إنفاق الأسرة على التعليم وتعليم الوالدين وراتب المعلم يؤثر إيجابياً على التحصيل الدراسي للطالب، في حين أن ارتفاع معدل غياب المعلمين يضر بأداء الطلاب، ولذا فإن توفير المتطلبات الأساسية لا يكفي لتحقيق تحصيل عالٍ للطالب، وأنه لزيادة الكفاءة الإنتاجية لا بد من تعزيز تحسين التنظيم المؤسسي لاستخدام الموارد المتاحة لتحقيق مكاسب إنتاجية، وقد ناقشت الدراسة معوقات تحقيق الكفاءة مثل غياب المعلمين (الغياب)، وضعف التنظيم الإداري، وقدمت فكرة أن توفير الموارد فقط غير كافٍ، بل يجب تحسين استخدام الموارد عبر تنظيم وإدارة أفضل، وأشارت حلول للتغلب على هذه الصعوبات عبر تحسين الكفاءة الإدارية والتنظيمية للمدارس.

منهجية الدراسة وإجراءاتها

منهج الدراسة:

تحقيقاً لأهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج الذي يُستخدم في تحليل الظواهر التربوية من خلال جمع المعلومات من مصادر نظرية و MIDIANIE سابقة، ثم تفسيرها وتقديم نتائج و توصيات مستندة إلى تحليل علمي.

أدوات الدراسة

اقتصرت الدراسة على تحليل الوثائق والمحفوظ: حيث شملت مراجعة الأدب، والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الكفاءة الإنتاجية في التعليم.

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

يعرض هذا الجزء نتائج الدراسة ويناقشها من خلال الإجابة عن أسئلتها حسب تسلسلها فيما يلي:

الإجابة عن السؤال الأول: ما متطلبات تطبيق الكفاءة الإنتاجية في التعليم؟

تحقيق الكفاءة الإنتاجية في التعليم يتطلب رؤية استراتيجية تجمع بين تحسين المناهج، تأهيل المعلمين، دمج التكنولوجيا، وإدارة فعالة. ورغم التحديات مثل نقص

الموارد والتفاوت الاجتماعي، فإن الاستثمار في التعليم وتعزيز الشراكات يمكن أن يسهما في بناء نظام تعليمي فعال. وببقى التعاون بين الحكومات، المؤسسات التعليمية، والمجتمع المحلي هو المفتاح لتحقيق تعليم عادل ومستدام يخدم أهداف التنمية. وتتحدد متطلبات الكفاءة الإنتاجية للتعليم، فيما يلي:

١-وضوح الأهداف التعليمية

تعد الأهداف التعليمية الواضحة حجر الأساس في بناء نظام تعليمي ذي كفاءة إنتاجية عالية. فوضوح الأهداف يحدد معلم الطريق لكل من المعلم والطالب والمؤسسة التعليمية بأسرها، إذ يوضح ما الذي ينبغي تحقيقه، وكيفية الوصول إليه، وما المعايير التي سيتم قياس النجاح على أساسها. وفي ظل وضوح الأهداف، يصبح تصميم البرامج التعليمية وتخطيط الدروس أكثر منهجية ودقة، مما يسهل على المعلمين تحقيق نتائج تعليمية ملموسة ويعزز من دافعية الطلاب (الصوافي، ٢٠٢٣).

٢-كفاءة المعلمين وتأهيلهم المستمر

تمثل كفاءة المعلمين أحد أهم أعمدة الكفاءة الإنتاجية للتعليم، إذ لا يمكن لأي نظام تعليمي أن يتفوق إلا بوجود معلمين متمكنين أكاديمياً، ومهللين تربوياً، ومحتمسين مهنياً. ويشمل مفهوم كفاءة المعلمين امتلاك المعرفة العميقية بالمادة العلمية، إضافة إلى مهارات التدريس، وفنون التواصل، والقدرة على إدارة الصعوبات الدراسية بكفاءة. ولتحقيق ذلك، يجب أن تبني المؤسسات التعليمية سياسات مستدامة للتأهيل المستمر للمعلمين، من خلال برامج تدريبية تخصصية، وورش عمل، ودورات تطوير مهني تغطي أحدث الاتجاهات التربوية وتقنيات التدريس (Sharma, 2020).

٣-جودة المناهج الدراسية وتحديثها

تعد جودة المناهج الدراسية من العوامل الأساسية التي تؤثر في الكفاءة الإنتاجية للتعليم، حيث تشكل المناهج الأداة التي يتم من خلالها نقل المعرفة والمهارات والقيم إلى الطلاب. ولكي تحقق المناهج الدراسية دورها الفعال، ينبغي أن تكون مصممة بطريقة علمية مدرستة، بحيث تراعي تكامل المعرفة، وتسلاها، وترابطها، وتحفز التفكير النقدي والإبداعي لدى الطلاب. كما يجب أن تكون المناهج متعددة ومواكبة للتغيرات العلمية والتكنولوجية والاجتماعية، بحيث تظل مرتبطة بواقع الطلاب ومستقبلهم. ومن الأهمية بمثابة أن يتم تطوير المناهج بطريقة تشاركية، بمساهمة خبراء تربويين، وأساتذة جامعات، ومعلمين ممارسين، وممثلين عن سوق العمل (عبد الحميد، ٢٠٢١).

٤-توفر الموارد التعليمية والتقنية

إن توفر الموارد التعليمية والتقنية يمثل عنصراً حاسماً في تحقيق الكفاءة الإنتاجية للتعليم. فبدون وجود أدوات ووسائل مساعدة، تصبح العملية التعليمية أقل

فاعلية وأكثر اعتماداً على الجهد البشري الفردي. تشمل الموارد التعليمية الكتب المدرسية الجيدة، والمواد البصرية والسمعية، والمعامل العلمية المجهزة، والمكتبات الغنية بالمراجع، بالإضافة إلى البرمجيات التعليمية والمنصات الإلكترونية الحديثة. أما الموارد التقنية فتشمل الحواسيب، وشبكات الإنترن特، والأجهزة اللوحية، والشاشات الذكية، وأدوات الواقع الافتراضي والمعزز. وتوظيف تلك الموارد بشكل فعال يسهم في تنوع أساليب التدريس، وجعل التعلم أكثر تشويقاً وتفاعلية، مما يرفع من مستوى تحصيل الطلاب ويدعم تحقيق الأهداف التعليمية بكفاءة (Marcus, 2018).

قد أشارت دراسة مونيس (Muniz, ٢٠٢٤) أن توفر مختبرات، وأجهزة كومبيوتر، ومكتبات، واللاعب الرياضية، وغرف مساعدة للطلاب ذوي الإعاقة؛ تساهُل بشكل كبير في رفع الكفاءة الإنتاجية للطلاب، وحصولهم على درجات عالية في التقييم الذي يقيس جودة التعليم بالدولة.

٥- وجود بيئة تعليمية محفزة وآمنة

تلعب البيئة التعليمية دوراً محورياً في تعزيز الكفاءة الإنتاجية للتعليم، فهي الإطار الذي تتم فيه كافة الأنشطة التربوية والتعليمية. ولكي تكون البيئة محفزة وآمنة، ينبغي أن تتسم بالنظافة، والتنظيم، والتجهيز الجيد، والسلامة البدنية، والنفسية. ويجب أن يشعر الطالب بالأمان والحماية من جميع أشكال العنف أو التنمّر، كما يجب أن يتم تشجيعه وتحفيزه على التعبير عن آرائه وأفكاره بحرية ضمن إطار الاحترام والمسؤولية. والبيئة التعليمية الجيدة تعزز الشعور بالانتماء إلى المؤسسة، وتتنمي الثقة بالنفس، وتدفع الطلاب للمبادرة والمشاركة الفاعلة (Walsh, 2021).

٦- توفير نظم تقييم فعالة للأداء التعليمي

تعد نظم التقييم الفعالة من الركائز الأساسية لضمان الكفاءة الإنتاجية للتعليم، فهي الآلية التي يتم من خلالها قياس مدى تحقيق الأهداف التعليمية، وتشخيص نقاط القوة والضعف لدى الطلاب والمعلمين والمؤسسة ككل. التقييم الفعال لا يقتصر على الامتحانات التقليدية فحسب، بل يشمل مجموعة متنوعة من الأدوات والأساليب مثل التقييمات التكوينية، والمشاريع البحثية، والعروض التقديمية، ومهام الأداء العملي. ويجب أن يكون التقييم موضوعياً، وشاملاً، وعادلاً، ويركز على المهارات والمعارف والقيم المراد اكتسابها. ومن الضروري أن ترتبط نتائج التقييم بالغذية الراجعة البناءة، بحيث تساعد الطلاب على تحسين أدائهم وتوجه المعلمين لتعديل استراتيجياتهم التدريسية (عبد الحميد، ٢٠٢١).

٧- توافر إدارة تعليمية كفؤة وفعالة

الإدارة التعليمية الكفؤة تشكل محركاً رئيسياً لنجاح أي نظام تعليمي وزيادة إنتاجيته. إذ تتطلب الكفاءة في الإدارة قدرة على التخطيط الاستراتيجي، والتنظيم

الدقيق للموارد، واتخاذ القرارات الصائبة بناء على بيانات وتحليلات موضوعية. وإدارة المؤسسات التعليمية ينبغي أن تقوم على مبادئ الحكومة الرشيدة، التي تضمن الشفافية، والمساءلة، والمشاركة الفاعلة من جميع الأطراف ذات العلاقة. كما أن القيادة التربوية القوية تلعب دوراً كبيراً في تحفيز المعلمين والطلاب والإداريين لتحقيق أفضل أداء ممكن، من خلال إلهامهم، وتوجيههم، وتوفير بيئة عمل داعمة ومحفزة على الإبداع والتغيير. ومن الجوانب الأساسية للإدارة الفعالة تبني ثقافة التقييم المستمر، وحل المشكلات بطريقة علمية، وتعزيز العمل الجماعي، وتوزيع المهام والمسؤوليات بشكل عادل ومنظم (القرني، ٢٠١٩).

٨- تحقيق شراكة مجتمعية داعمة للتعليم

لا يمكن أن تتحقق الكفاءة الإنتاجية للتعليم بمعزل عن دعم المجتمع المحلي ومؤسساته المختلفة. فالتعليم مسؤولية مجتمعية تشاركية تتطلب تكاتف الجهود بين المدارس وأولياء الأمور والشركات والمؤسسات المدنية والهيئات الحكومية. وتقوم الشراكة المجتمعية الفاعلة على تعزيز التفاهم والتواصل الدائم مع المجتمع المحلي، وإشراكه في وضع الخطط التعليمية ومتابعة تنفيذها وتقييم أثرها (Nathan, 2021).

٩- تمويل كافٍ ومستدام للعملية التعليمية

يمثل التمويل الكافي والمستدام أحد الدعائم الأساسية لضمان الكفاءة الإنتاجية للتعليم. فالتعليم علي الجودة يتطلب استثمارات مالية مستمرة في البنية التحتية، والتجهيزات، والموارد البشرية، والبحث العلمي، وتطوير المناهج، والبرامج. وبدون وجود مصادر تمويل كافية ومستقرة، تصبح المؤسسات التعليمية غير قادرة على تلبية احتياجات الطلاب أو تحسين جودة التعليم أو مواكبة التطورات التكنولوجية والعلمية. ويجب أن يكون التمويل مخططاً ومنظماً، بحيث يعطي جميع أوجه العملية التعليمية بطريقة عادلة ومنصفة، مع التركيز على الأولويات الأساسية التي تحقق أعلى عائد تربوي. كما ينبغي أن يتم توزيع الموارد المالية بشكل شفاف وعادل، وأن تخضع لعمليات رقابة ومساءلة دقيقة لضمان استخدامها بالشكل الأمثل (القرني، ٢٠١٩).

لإجابة عن السؤال الثاني: ما طرق تحسين الكفاءة الإنتاجية للتعليم؟

يقصد بالكفاءة الإنتاجية للتعليم (الإنتاجية التعليمية) حساب المكاسب والخسارة في صورته النهائية، ويتطابق ذلك معرفة حجم الأموال المستمرة في التعليم ومقدار العائد منها، بمعنى آخر دراسة العلاقة بين المدخلات والمخرجات التعليمية، وتصبح الإنتاجية هي نسبة المدخلات للمخرجات، وتشمل المدخلات التعليمية كل العناصر الداخلية في التعليم من مبانٍ ومعدات وأدوات ومدرسين وطلاب وإدارة ومناهج وبرامج، كما تشمل المخرجات الطلاب الناجحين والمهني للعاملين وغيرها (الرشدان، ٢٠١٥، ٢٦٢).

وأشار خلف (٢٠٠٧، ٢٤٣-٢٤٤) إلى أن الإنتاجية التعليمية تعني العلاقة بين مدخلات العملية التعليمية ومخرجاتها، وهذه العلاقة هي التي توضح الكفاءة الإنتاجية المتحققة في العملية التعليمية، حيث يمكن أن ترتفع الكفاءة الإنتاجية التعليمية في الحالات التالية:

- عندما يتحقق قدر أكبر من مخرجات العملية التعليمية بذات القدر من المدخلات المستخدمة فيها.
- عندما يتحقق ذات القدر من مخرجات العملية التعليمية بقدر أقل من المدخلات المستخدمة فيها.
- عندما تتحقق زيادة أكبر في مخرجات العملية التعليمية من الزيادة التي تتحقق في مدخلاتها.
- عندما يتحقق انخفاض أكبر في مدخلات العملية التعليمية من الانخفاض الذي يتحقق في مخرجاتها.

وفي جميع الحالات السابقة تنخفض حصة الوحدة الواحدة من مخرجات العملية التعليمية عن مدخلات هذه العملية التعليمية، وهو مؤشر لتحقيق كفاءة أكبر، أي إنتاجية أكبر في العملية التعليمية (خلف، ٢٠٠٧، ٢٤٤).

ويتضح مما سبق أن الهدف هو تقليل تكلفة التعليم، أو زيادة فعاليته دون المساس بالجودة، وهو ما يعبر عن تحقيق كفاءة إنتاجية أكبر.

أساليب تحسين الكفاءة الإنتاجية للتعليم:

يتطلب رفع وزيادة الكفاءة الإنتاجية للتعليم تضاد عدد من العوامل والأساليب، والتنسيق بينها للوصول للنتائج المرجوة، فتحسين الكفاءة الداخلية الكمية للتعليم على حساب الكفاءة النوعية أمر غير جيد النتائج، وكذلك العكس، ولا بد من الاعتماد على استراتيجية تعليمية شاملة تراعي جوانب الكفاءة الإنتاجية كماً ونوعاً وداخلياً وخارجياً، ومن أهم الأساليب التي يمكن من خلالها تحسين وزيادة الكفاءة الإنتاجية في التعليم كما أشار لها (الرشدان، ٢٠١٥، ٢٦٠-٢٦١) كما يلي:

١. اقتصاديّات الحجم وتحسين الكفاءة الداخلية والخارجية: وذلك بالتركيز على تحسين نواتج التعلم دون الإضرار بالكفاءة النوعية، والعمل على ضمان تحقيق حجم اقتصادي مناسب للعملية التعليمية من خلال حجم الصف، أو حجم المدرسة أو حجم المؤسسة التعليمية بالشكل الذي يخفض معه التكلفة، ويرفع الكفاءة الإنتاجية للعملية التعليمية كماً ونوعاً.

٢. تعديل نظام السنة الدراسية: ويقصد به أن يظل نشاط المدارس مستمراً طوال العام، مما يمكن الطلبة من إنجاز المقررات الدراسية في عدد من السنوات أقل، وإعادة النظر في مدة السنة الدراسية لزيادة الإنتاجية، حيث تتراوح مدة الدراسة في معظم دول العالم تستغرق ما بين ٧ إلى ٩ أشهر، إضافة لتحسين استغلال

الإمكانيات والتجهيزات المدرسية خلال العام الدراسي، وتقليل الزمن الضائع في العطل الرسمية وغير الضرورية.

٣. استخدام التكنولوجيا والوسائل الحديثة لخدمة التعليم وتحسينه: وذلك بإدخال التقنيات الحديثة مثل استخدام الإذاعة المدرسية، والتلفزيون التعليمي، والكتب المدرسية المطورة، واستخدام الأجهزة التعليمية والتسجيلات الصوتية في الدروس والمحاضرات، وتوفير بيئة تعليمية محفزة باستخدام الوسائل المتقدمة.

كما أشار عبد القادر (٢٠٠٦) أن بيئة العمل التي تعزز من الإبداع، وتبادل الأفكار والابتكارات تؤدي لزيادة الإنتاجية، وتحقيق التميز المؤسسي، وأكد دودين (٢٠١٢، ٢٥) أن الأساليب الحديثة في العمل كالآلات والمعدات، والأنظمة الحديثة ذات التقنيات المعقدة بحاجة إلى موارد بشرية ذات كفاءة عالية للعمل عليها، فإدخال التكنولوجيا الحديثة يساهم في تحسين الكفاءة، ويزيد القدرة على مواجهة التحديات الإنتاجية بفعالية.

٤. اعتبار التعليم سلعة اقتصادية يدفع الناس ثمناً لها أو يسهرون في مقابل الحصول عليها: وقد يواجه هذا الأسلوب نقداً من قبل البعض، على أساس مبدأ تكافؤ الفرص، وأن التعليم حق لجميع المواطنين، ويمكن حضن مثل هذه الانتقادات، بأن يتم في ظل هذا النظام تقديم معونات مالية على شكل قروض تسترد من الفرد بعد إكمال تعليمه، كما يمكن إعفاء التلاميذ الموهوبين غير القادرين مالياً، وهذا لا يعني إلغاء مبدأ مجانية التعليم، ولكن بفرض بعض النفقات المالية على المواطنين، ولا سيما القادرين منهم، مما سيؤدي إلى زيادة الاهتمام بالتعليم من قبل التلاميذ وأولياء أمورهم ، فقد لا يتحمّس الأفراد للسلع المجانية، مما يساعد الدولة والسلطات التعليمية على سد بعض أوجه الإنفاق الهائلة التي تتطلبها المشاريع التعليمية، وتحسين سويتها. وهناك بعض الأساليب الأخرى التي يمكن من خلالها زيادة الكفاءة الإنتاجية للتعليم، أشار لها حسني (٢٠٢٢، ٢٧٧-٢٧٨)، والرشدان (٢٠١٥، ٢٦٠-٢٦١)، الزنفي (٢٠٠٩، ١١٤-١١٢) من أهمها:

- الاهتمام بالطالب والعمل على رعايته، وتوجيهه، بدءاً مما هو عليه وانتهاءً بالأهداف التربوية المرجوة، حتى لا يتعثر الطالب في تعليمه بالمدرسة.
- الاهتمام بالمعلم من حيث مؤهلاته وإعداده وتدريبه وطرائق تدريسه، والتزامه برسالته وقيمه وأخلاقه، وخبراته وعارفه، وظروفه في المدرسة، وعلاقاته الاجتماعية مع زملائه والإدارة والطلاب.
- الاهتمام بالإدارة المدرسية، ومن ورائها الإدارة التعليمية، لما لها من دور حاسم وفعال في رفع كفاءة المدرسة.

- **العناية بالبناء المدرسي**، ومرافقه وتجهيزاته، وأثاثه، لأن المدرسة هي البيئة التي يتعلم فيها الطالب، فلا بد أن تكون مريحة وجذابة، ويتوفر فيها المعايير الصحية والتربوية والعلمية والفنية الحديثة مما يؤثر إيجاباً على كفاءة التعليم.
- العمل على تطوير المناهج الدراسية وتحديثها بما يتماشى مع متطلبات العصر.
- حسن اختيار هيئة الإشراف الفني بالمدارس وربطها بالجامعات، والرعاية الصحية والاجتماعية السليمة للطلاب، والاهتمام بالإدارة المدرسية، والمجتمع وعوامله.

وقد أشار أمين (٢٠١٦، ١٩) إلى أن **للتدريب والحوافز دوراً مهماً لتحسين الإناتجية من خلال تنمية مهارات الأفراد**، وتحفيض حوادث العمل، وتحسين إنتاجية الفرد، والمشاركة مع الإدارة بعملية صنع القرار كحافز معنوي.

وأضاف خلف (٢٠٠٧، ٢٦١) لبعض الأمور الهامة التي لابد أن يتضمن العمل على تحقيقها لتحسين الكفاءة الإناتجية للتعليم:

- **الحد من الهدر والتبذيد التعليمي** بالذات ما يتصل بالرسوب والتسرب، من خلال قياس الفاعلية والكفاءة الاقتصادية للتعليم.
- تحسين نوعية التعليم بتطوير مضامينه واعتماد الأساليب الحديثة في التقويم والاختبارات، وتقدير الأداء التعليمي بناءً على المخرجات وليس فقط على المدخلات.
- **ربط التعليم باحتياجات الفرد والمجتمع والاقتصاد بدرجة أكبر**، وربطه بسوق العمل؛ وذلك بجعل العملية التعليمية أقرب إلى الصناعة والإنتاج، وتوفير مخرجات تعليمية تناسب مع احتياجات السوق، وتحسين الكفاءة الخارجية من خلال تدريب الطلاب على المهارات العملية المطلوبة.
- **ضمان التخصيص الكفء والاستخدام الكامل والكافئ للموارد والإمكانات التعليمية** بالشكل الذي يتم فيها توجيهها نحو الاستخدام الأمثل في المجالات التعليمية الأكثر أهمية وتقليل تكلفة العملية التعليمية؛ وذلك بتحقيق التوازن بين التكلفة وجودة التعليم، والاستثمار الأمثل للموارد المالية المتاحة في القطاع التعليمي، وتقليل المصارييف غير الضرورية، والتركيز على الأساسيات.
- العمل على ضمان تحقيق حجم اقتصادي مناسب للعملية التعليمية من خلال حجم الصف، أو حجم المدرسة، أو حجم المؤسسة التعليمية بالشكل الذي يخضع معه الكلفة، ويرفع الكفاءة الإناتجية للعملية التعليمية كماً ونوعاً.

وقد تناولت دراسة (Subhashini & Varghese, ٢٠٢١) طرق تحسين الإناتجية، وتحديد المشاكل التي تواجه ذلك، واختيار الطرق الصحيحة لرفع الإناتجية، كما سمعت دراسة مولوجيتا (2020,Mulugeta) للتعرف على وسائل تعزيز الإناتجية، وزيادة الكفاءة من خلال التغلب على المشاكل والمعوقات التي تعيق ذلك، والخلاص

من الهدر، والأعمال غير ذات القيمة المضافة، وتقليل وقت الإنتاجية لكل وحدة منتج.

ويتضح مما سبق بأن من أساليب تحسين الكفاءة الإنتاجية في التعليم تحسين جودة العملية التعليمية، وتحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة، فمع التطور التكنولوجي واحتياجات سوق العمل المتغيرة، أصبح من الضروري تطوير أساليب التدريس، وتدريب المعلمين، وتحسين المناهج الدراسية لضمان تعليم أكثر فاعلية، كما أن توفير بيئة تعليمية محفزة وإدارة الوقت بفعالية يسهمان في زيادة إنتاجية العملية التعليمية، ويد تحفيز الطلاب وتعزيز التفاعل داخل الفصول، إلى جانب تقليل الأعباء الإدارية عن المعلمين، من العوامل الأساسية التي ترفع من كفاءة التعليم وتسمم في تحقيق الأهداف التربوية بكفاءة أعلى.

الإجابة عن السؤال الثالث: ما عوامل خفض الكفاءة الإنتاجية للتعليم؟

يقصد بانخفاض الكفاءة الإنتاجية ارتفاع كلفة مدخلات العملية التعليمية، وانخفاض مخرجات العملية التعليمية كماً ونوعاً، والذي يمكن أن يرافق انخفاض الكفاءة الإنتاجية ويتضمنه، فقد دعت النظرة الاقتصادية للتعليم إلى الاهتمام بضرورة ترشيد رأس المال المستثمر فيه من ناحية وترشيد وجوه الإنفاق من ناحية أخرى، ويعتبر هذا الإهدران من أهم عوامل خفض الكفاءة التعليمية، ومن هنا كان الاهتمام بتلافي الإهدران في التعليم وكل ما يترتّب عليه من ضياع في الأموال أو الوقت أو الجهد المبذول في التعليم يسمى فاقداً أو إهراضاً، ولهذا الإهدران جوانب معروفة من أهمها التسرب والرسوب والإعادة وتدني المستوى التحصيلي وارتفاع معدلات الكفاءة لكل طالب وعدم الاستفادة الكاملة من اقتصadiات الحجم في المدرسة (أخضر، ٢٠٠٦، ص ٢١٨).

١- الرسوب:

ويعرف الرسوب بأنه ازيداد عدد السنوات التي يقضيها التلميذ بالمدرسة فوق العدد القانوني لسنوات المرحلة التعليمية (آدم، ٢٠١٦م، ص ١٢٢)، ويؤدي الرسوب إلى مضاعفة كلفة التعليم للطالب الذي يزيد رسوبه، ومن ثم زيادة الكلفة بسبب كثرة الرسوب، وتكرار الرسوب للطالب الواحد، مما يؤدي إلى زيادة الفاقد والهدر في العملية التعليمية، وتكرار دراسته تزيد من الكلفة التعليمية مما يؤدي إلى انخفاض الكفاءة الإنتاجية (الرشدان، ٢٠١٥، ص ٢٥٤-٢٥٥).

ويترتّب على رسوب الطالب أحد أمرين:

- أ- أن يهجر المدرسة مع ما في ذلك من اهدر للأموال التي انفقت على تعليمه.
- ب- أن يمنح فرصة أخرى في الصف، فيؤدي إلى ضياع فرصة أمام غيره من الراغبين في التعليم، وبالتالي زيادة تكاليف الطالب لازدياد عدد السنوات الازمة لترججه من المرحلة الدراسية.

وترجع ظاهرة الرسوب إلى عدد من العوامل أهمها:

- ١- ضعف التوجيه العلمي للطلاب.
- ٢- قصور نظام الامتحانات المتبعة في المدارس على قياس قدرة الطالب على الحفظ والاستظهار أكثر من قدرته على الفهم والاستيعاب.
- ٣- افتقار المناهج إلى عنصر التشويق وعدم استخدام طرق التدريس الحديثة والوسائل التعليمية.
- ٤- ضعف بعض الطلاب في الدراسة والتحصيل.
- ٥- عدم انتظام الدراسة في كثير من المدارس في بداية العام الدراسي نظراً لنقص المعلمين أو الكتب الدراسية.
- ٦- ضعف الصلة بين البيت والمدرسة، واهتمام متابعة الآباء لأبنائهم في المدارس، واستخدام معلمين غير مؤهلين علمياً (الرشدان، ٢٠١٥، ص ٢٥٤-٢٥٥).
- ٧- الفقر والعوز عند بعض الأسر حيث يحد ذلك من طموحات الأبناء.
- ٨- عدم وجود المرشد التربوي في المدرسة، ذلك المرشد الفعال الذي يؤدي دوره على أكمل وجه (آدم، ٢٠١٦م، ص ١٢٢-١٢٣).

٢- التسرب:

يقصد به الطلاب الذين لا ينهون دراستهم في عدد السنوات المحددة لها، إما لأنهم ينقطعون عنها نهائياً، أو لكونهم يعيدون السنة أو سنوات معينة. فالتسرب المدرسي هو ظاهرة تربوية اجتماعية سلبية، أو هو هجر المدرسة دون إتمام مسار التعلم المطلوب والضروري للحصول على شهادة مستوى. بالأحرى لا يحمل التلميذ أي مؤهل دراسي يؤهله للعمل نتيجة لأسباب وعوامل شخصية واجتماعية وثقافية وأخرى متعلقة بالبيئة المدرسية وما يتربى عليها من خسارة للفرد والأسرة والمجتمع (الرشدان، ٢٠١٥م، ص ٢٥٣-٢٥٤).

التسرب المدرسي يؤدي إلى نتائج خطيرة على الفرد والمجتمع؛ فهو يحرم التلميذ من فرص التعليم والترقي الاجتماعي، ويضعف الأسرة اقتصادياً ومعنوياً. كما يمثل خسارة للمجتمع بزيادة معدلات الأممية والبطالة، إضافة إلى الهدر المالي الناتج عن الإنفاق على تعليم غير مكتمل (زيتوني، ٢٠١٧م، ص ٢٤٢-٢٤٣).

أسباب التسرب:

هناك أسباب عامة للتسرب تختلف من بلد لآخر، ويمكن ارجاع هذه الأسباب كما اشارت لها (أخضر، ٢٠٠٦، ص ٢٢٠-٢٢٣) إلى العوامل التالية:

• العوامل الاقتصادية:

تلعب العوامل الاقتصادية دوراً هاماً في هذه الظاهرة التي تؤدي إلى تسرب التلاميذ من المدارس، ويشكل تخلف الأسرة الاقتصادي أحد العوامل والأسباب التي تسهم إلى حد كبير في ظاهرة الإهدار والتسرب بطريقتين:

- يكلف التعليم الآباء نفقات كثيرة بصورة مباشرة عن طريق الرسوم الدراسية أو الكتب والملابس وغيرها.

- يستخدم الآباء أبناءهم لمساعدتهم في أعمالهم في البلاد الفقيرة التي تعتمد على الزراعة أو الحرف اليدوية لتوفير العمالة الازمة للعمل، وحتى أبناء الأغنياء يتربون المدرسة قبل إنها المرحلة الابتدائية، فهناك علاقة ضئيلة بين دخل الآباء وظاهرة الإهدار والتسرب.

• العوامل الاجتماعية:

وهي الظروف والاحوال التي تتصل بأسرة التلميذ وببيئته المحلية، والقيم التي تسود المجتمع وتؤدي إلى عدم مواصلة التلميذ للتعليم وأهمها:

أ- الزواج المبكر: يشكل زواج الفتيات أو خطوبتهن أحد الأسباب الرئيسية لتسرب البنات من المدارس، ولا سيما في القرى والأرياف.

ب- عدم مبالاة الأبوين: يشكل هذا العامل أحد الأسباب الهامة في تسرب الأبناء والبنات من المدارس. ولعل ذلك راجع إلى الحرمان الثقافي والأمية وفقر الوالدين.

ت- معارضه الوالدين لتعليم أبنائهم: يعتبر هذا العامل من الأسباب التي تؤدي إلى عدم مواصلة الأبناء تعليمهم ولا سيما الفتيات.

ث- العامل الظيفي: دلت الدراسات حول ظاهرة الإهدار والتسرب على أن الآباء من الطبقات الدنيا مسؤولون عن رسوب أولادهم وتسربهم أكثر من أبناء الطبقات العليا.

ج- مهنة الوالدين: تلعب مهنة الوالدين دوراً هاماً في تسرب أبنائهم. فقد دلت الدراسات أن أبناء العاملين بالزراعة والحرف لا يكملون تعليمهم كما هو الحال في أبناء العاملين في التجارة والوظائف والمهن العليا.

ح- مستوى تعليم الوالدين: من الأسباب الهامة التي تؤدي إلى الإهدار والتسرب من المدارس. فإن إدراك الوالدين لقيمة التعليم وأهميته يعتمد على مستوى الثقافة والتربوي.

• العوامل التربوية:

تلعب هذه العوامل دوراً بارزاً في عملية التسرب وأهمها:

أ- النظام التعليمي: يؤدي ضعف النظام التعليمي وقلة إمكانياته إلى ارتفاع معدلات التسرب، حيث يسهم ضعف الإشراف المدرسي، وعدم متابعة المتغيرين، والمناهج غير الفعالة، وطرق التدريس التقليدية، وقصوة بعض المعلمين، وتكرار الرسوب في دفع الطلاب إلى ترك الدراسة. كما أن عدم المرور بمرحلة رياض الأطفال يزيد من احتمالية التسرب.

ب- البيئة المدرسية السيئة: تشكل المدارس في كثير من الدول النامية بيئة مدرسية طاردة للتלמיד، بسبب قدم أبنيتها وعدم ملائمتها للتدريس، ونقص الوسائل والتجهيزات الضرورية، وازدحام الصفوف بالتلاميذ، وإهمال المعلمين ولا مبالاتهم،

مما ينفر التلاميذ من التعليم والبقاء في المدرسة ومغادرتها عند أول فرصة تصادفه. (أخضر، ٢٠٠٦م، ص ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣).

• أسباب متعددة تشمل:

- أ- انخفاض الوعي الثقافي عند بعض الأسر.
- ب- تدني مستوى الطموح عند كثير من الطلاب.
- ت- النظرة المتشائمة إلى المستقبل العلمي والوظيفي.
- ث- انتشار الأفكار السيئة والمخربة من قبل بعض وسائل الإعلام المختلفة.
- ج- قلة وجود وقت فراغ للدراسة بسبب العمل (آدم، ٢٠١٦م، ص ١٢٣).
- ح- موت أحد الأبوين أو كلاهما واضطرار التلميذ إلى تحمل مسؤولية الأسرة مبكراً.
- خ- مرض التلميذ المستمر أو وجود عوائق جسمية، أو صعوبات عاطفية وعدم توافقه الاجتماعي.
- د- عدم الانسجام بين أعمار التلاميذ في الصفوف.
- ذ- الخلافات العائلية والمشاحنات بين الزوجين داخل الأسرة (الرشدان، ٢٠١٥م، ص ٢٥٣ - ٢٥٤).

٣- انخفاض درجة التحصيل العلمي ومستواه كماً ونوعاً:

وهو عنصر أساسي في انخفاض الكفاءة الإنتاجية للعملية التعليمية، وهو المرتبط بانخفاض كمية ونوعية للمهارات والمعلومات والمعارف التي تم الحصول عليها، وكذلك ضعف تناسبها وارتباطها بتلبية احتياجات الفرد، واحتياجات المجتمع، واحتياجات الاقتصاد، ويرتبط بالرسوب وإعادة الصحف يسبب تدهور المستويات التحصيلية للتلاميذ، والذي هو صورة مخيفة من صور الرسوب، وأن نجاح طالب في المستويات التحصيلية الدنيا قد يكون نسبياً فيميل إذا كان بالتعويض أو الجبر أو خلافه (الرشدان ٢٠١٥م، ص ٢٥٥).

فتكرار الرسوب يضعف ثقة التلاميذ بأنفسهم وقدراتهم، ويفقدون المتعة من وجودهم في المدرسة، والحافز على متابعة المدرسة (محمد، ٢٠١٢م، ص ٢٤٨).

٤- اقتصadiات الحجم:

عند تطبيق المعايير الاقتصادية على التعليم، يصبح من الضروري استغلال طاقات المدرسة بشكل كامل لتجنب الهدر التعليمي، وبعد الصافحة وحدة إنتاجية يجب الاستفادة منها بكفاءة، حيث تعتمد طاقته الإنتاجية على عوامل مثل المساحة، الأدوات التعليمية، عدد المعلمين، والمرحلة الدراسية، وتشير الممارسات في الدول المتقدمة إلى أن العدد المناسب للطلاب في الصف يتراوح بين ٣٠ و ٤٠ تلميذاً، مع ضرورة تحقيق الاستفادة القصوى من إمكانيات المدرسة واليوم الدراسي والسنة الدراسية (أخضر، ٢٠٠٦م، ص ٢٥٥ - ٢٥٦).

أ- حجم الصف:

تظهر الدراسات تباينًا في تأثير حجم الصف على تحصيل الطلاب، حيث لا يوجد إجماع حاسم على أن الصغيرة تحقق إنجازًا أكاديميًّا أعلى. ومع ذلك، وجدت مراجعة أجراها جلاس وسميث لحوالي ٨٠ دراسة أن هناك علاقة عكسية بين حجم الصف ومستوى التحصيل، حيث تتحقق أكبر الفوائد عند انخفاض العدد إلى أقل من ٢٠ طالبًا، بشرط تساوي العوامل الأخرى (خلف، ٢٠٠٧).

دراسة العلاقة بين حجم الصف والتحصيل معقدة بسبب اختلاف تعريف الصف الكبير والصغير، حيث تباين المعايير بين الدراسات، كما أن الحجم المثالي للصف يعتمد على عوامل مثل عمر الطالب، قدراته، أسلوب التدريس، ونوع الإنماز المطلوب، فقد يكون طالب واحد مثالياً في تعلم القيادة، بينما يمكن لمائة طالب حضور محاضرة جامعية أو مشاهدة فيلم دون تأثير سلبي (الرشدان، ٢٠١٥).

ب- حجم المدرسة:

يؤثر حجم المدارس على التكاليف والجودة لتحديد الحجم الأمثل، ومن الناحية الاقتصادية تقل تكلفة الطالب في المدارس الكبيرة بسبب اقتصاديّات الحجم، لكن هذا التوفير له حد، كما أظهرت أبحاث هوف أن الحد الأدنى لمتوسط الكلفة في المدارس الثانوية الإنجليزية يتراوح بين ٩٨٠ و ١٢٠٠ طالب رغم ذلك فإن تأثير حجم المدرسة على التحصيل الأكاديمي ضعيف مقارنة بعوامل أخرى مثل إمكانيات المعلم وخصائص الطالب، في المدارس الصغيرة جدًا، قد يكون التحصيل أقل بسبب نقص التسهيلات، لكن التحليل معقد بسبب ارتباط حجم المدرسة بعوامل أخرى مثل الموقع الجغرافي (الرشدان، ٢٠١٥، ص ٢٥٥-٢٦٠).

٥. كلفة التلميذ:

تعتمد موضوعية حساب الإهدر في التعليم على دقة تقديرات الكلفة، حيث يساهم تقارب التقديرات التخطيطية مع الواقع في نجاح الخطة التعليمية. وتزداد دقة التقديرات عند مراعاة العوامل الزمنية والتغيرات المستقبلية، وتختلف كلفة التلميذ حسب المرحلة التعليمية، ويعود خفض الكلفة مع الحفاظ على جودة التعليم مؤشرًا على كفاءة الإدارة التعليمية والنظام التعليمي (أخضر، ٢٠٠٦، ص ٢٦٠).

يتضح مما سبق بأن الفاقد من أهم عوامل خفض الكفاءة الإنتاجية، لذلك زاد الاهتمام بتلافي الفاقد والهدر في التعليم وكل ما يترب عليه من ضياع الوقت أو المال أو الجهد المبذول في التعليم وللفاقد جوانب متعددة منها الرسوب، والتسرب، وتدني المستوى التحصيلي، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التكلفة لكل تلميذ وعدم الاستفادة من اقتصاديّات الحجم في المدرسة، بالإضافة إلى ضعف المناهج الدراسية الذي يؤدي إلى التسرب، وتكون وسائل خفض الفاقد بتحديد المشكلة والبدء بوضع حلول لها لنقادتها ورفع الكفاءة الإنتاجية في التعليم.

ملخص النتائج:

١. تحقيق الكفاءة الإنتاجية في التعليم عنصر حيوي لتحقيق الجودة، وتقليل الهدر في الموارد.
٢. العوامل المؤثرة على الكفاءة الإنتاجية في التعليم متعددة (بشرية، فنية، تنظيمية، اقتصادية)، ويجب التعامل معها بصورة متكاملة.
٣. تتطلب طرق تحسين الكفاءة الإنتاجية للتعليم تكاملاً بين عدة مجالات: تطوير المعلم، والإدارة المدرسية، المناهج، البيئة التعليمية، واستخدام التكنولوجيا.
٤. عوامل خفض الكفاءة مثل التسرب والرسوب وضعف التحصيل تستهلك الموارد دون تحقيق نتائج فعلية، مما يستدعي التدخل العلاجي.
٥. الرابط بين التعليم وسوق العمل ضرورة لتعظيم العائد على الاستثمار في التعليم.

الوصيات:

أوصت الدراسة بالآتي:

١. ضرورة تبني خطط استراتيجية واضحة لتحسين الكفاءة الإنتاجية تشمل: التخطيط، المتابعة، التحفيز، والتدريب.
٢. التركيز على الكفاءة النوعية لا الكمية فقط، عبر تحسين المخرجات التعليمية الفعلية، وليس مجرد مؤشرات ظاهرية.
٣. تقليل الفاقد التعليمي عبر: مكافحة التسرب والرسوب، رفع جودة البيئة المدرسية، وتحسين المناهج وطرائق التدريس.
٤. رفع كفاءة النظام التعليمي عبر تحديث المناهج وتطوير مهارات المعلمين والإداريين.
٥. أهمية تحسين نظام الحوافز والأجور لجذب الكفاءات وتحفيز المعلمين والعاملين في التعليم.
٦. تعزيز التكامل بين المؤسسات التعليمية وسوق العمل لضمان توافق المخرجات التعليمية مع الاحتياجات الفعلية.

المقترحات:

اقترحت الدراسة ما يلي:

١. إجراء دراسات ميدانية مقارنة لقياس الكفاءة الإنتاجية بين المدارس أو المناطق التعليمية المختلفة.
٢. تصميم أدوات تحليل فعالة لقياس الفاقد التعليمي وأثره الاقتصادي بدقة.
٣. بناء نماذج اقتصادية لحساب العائد على الاستثمار في التعليم داخل السياق السعودي.
٤. إجراء دراسات تحليلية لتقييم أثر التكنولوجيا الحديثة على كفاءة التعليم في المملكة.

٥. دراسة أثر سياسات التمويل التعليمي على الكفاءة الإنتاجية في مراحل التعليم المختلفة.
خاتمة:

في الختام، يعد تحسين الكفاءة الإنتاجية عنصراً أساسياً في تحقيق النجاح والتطور في مختلف القطاعات، حيث يسهم في زيادة الإنتاج وتحسين الجودة مع تقليل التكاليف والموارد المهدورة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تبني استراتيجيات فعالة، مثل تطوير المهارات، واستخدام التكنولوجيا، وتعزيز بيئة العمل الداعمة، إضافة إلى تحسين الإدارة والتخطيط، وعلى الجانب الآخر، فإن العوامل التي تؤدي إلى انخفاض الكفاءة الإنتاجية، مثل ضعف التدريب وسوء الإدارة وغياب التحفيز، يجب معالجتها بطرق علمية ومنهجية لضمان الاستمرارية والنجاح. إن الاستثمار في الكفاءة الإنتاجية لا يقتصر فقط على تحقيق الأهداف قصيرة المدى، بل يسهم أيضاً في بناء أنظمة مستدامة قادرة على مواجهة التحديات وتحقيق التنمية المستدامة.

المراجع:

المراجع العربية

- أخضر، فايزه، (٢٠٠٦)، اقتصاديات التعليم للفتاة في المملكة العربية السعودية، ط١، مكتبة الملك فهد. الرياض
- آدم، طلعت (٢٠١٦)، الموجود والمنشور في اقتصاديات التعليم، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
- أمين، بشيخ محمد. (٢٠١٦). إدارة الموارد البشرية ودورها في تحسين إنتاجية المؤسسة، دراسة حالة مؤسسة سونلغاز، رسالة ماجستير منشورة في تخصص استراتيجيّة وتنسيير الموارد البشرية، المركز الجامعي بوشعيب بلحاج، الجزائر.
- الجنابي، محمد حسين، وسالم، مؤمن مازن. (٢٠٢٢). استراتيجية التمكين ودورها في رفع الكفاءة الإنتاجية: دراسة تحليلية في وزارة الصناعة والمعادن / مصنع الأنابيب الحديدية. مجلة الإدارة والاقتصاد، ٤٧(١٣٤)، ١٠٥-١٢٢.
- حسني. يسري إسماعيل. (٢٠٢٣). المعوقات التي تواجه الإدارة المدرسية في رفع الكفاءة الداخلية بمدارس التعليم الثانوي الفني الصناعي بمحافظة الفيوم. المجلة العلمية لكلية التربية الأساسية. جامعة الفرات الأوسط التقنية، ١٢(٣). ٥٥٠-٣١.
- خلف، فليح حسن، (٢٠٠٧)، اقتصاديات التعليم وتخطيطه، جدار الكتاب العلمي للنشر والتوزيع، عمان.
- خميس، هناء نصر الله. (٢٠١٨). السمات القيادية للمدير وأثرها على الكفاءة الإنتاجية، دراسة في شركة التأمين العراقية العامة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، ع ٤٤، ص ٢٦٠-٢٨٣.
- دودين، أحمد يوسف. (٢٠١٢). إدارة الإنتاج والعمليات، ط١، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان-الأردن.
- الرشدان، عبدالله زاهي، (٢٠١٥)، في اقتصاديات التعليم، ط٣، دار وائل للنشر، عمان.
- الزهراوي، محمد (٢٠٢٠). أسباب انخفاض الإنتاجية وطرق معالجتها، دار النهضة.
- الزنفلي، أحمد محمود. (٢٠٠٩). الأبنية المدرسية وكفاءة النظام التعليمي، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، القاهرة.
- زيتوني، خديجة (٢٠١٧). التسرب المدرسي: أهمية المساعدة النفسية من خلال العلاقة (معلم- تلميذ)، مجلة التواصل، ٥٠، ٢٤١-٢٥٠.
- عبد القادر، خالد محمد جميل. (٢٠٠٦). استراتيجيات الاستشعار البيئي وقرارات الإنتاج والعمليات العلاقة والأثر، دراسة ميدانية في عينة من المنظمات

- الصناعية في محافظة نينوى، رسالة ماجستير، كلية إدارة الاعمال، جامعة الموصل.
- الشامي، أحمد محمد والسنفي عبدالله. (٢٠١٧). إدارة الإنتاج والعمليات، الأمين للنشر، صنعاء، اليمن
- صالح، عبدالرحمن سليمان. (٢٠١٩). فاعلية بيئة العمل في رفع الكفاءة الإنتاجية، دراسة حالة مجموعة جياد الصناعية للسيارات، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإدارية، جامعة افريقا العالمية، الخرطوم.
- الصوافي، محمد حسن. (٢٠٢٣). درجة توظيف الإدارة الإلكترونية في بعض العمليات الإدارية بمدارس التعليم الأساسي في سلطنة عمان. المجلة الدولية التربوية المتخصصة، ٣(٧)، ١٠٠-١١٣.
- عبد الحميد، جابر. (٢٠٢١). مدرس القرن الحادي والعشرين الفعال: المهارات والتنمية المهنية. عمان: دار الكتاب العربي.
- العنزي، سعد علي حمود، الدهان، ايمان عامر، العبيدي، نور خليل. (٢٠١٤). الإدارة الاستراتيجية للمورد البشري (منظور علمي)، ط١، دار البيازوري العلمية للنشر والتوزيع،الأردن- عمان
- الغوطى، محمود أحمد سالم. (٢٠١٧). دور التخطيط الاستراتيجي في رفع الكفاءة الإنتاجية لدى العاملين في مؤسسات التعليم العالي بمحافظة غزة، رسالة ماجستير، كلية التربية، الإدارة التربوية، الجامعة الإسلامية، غزة.
- فليه، فاروق عبده، (٢٠٠٣)، اقتصاديات التعليم مبادئ راسخة واتجاهات حديثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.
- القرني، عبد الله. (٢٠١٩). دراسات في تطوير التعليم على ضوء التحديات المعاصرة. الرياض: مكتبة محمد، أحمد علي (٢٠١٢)، اقتصاديات المدرسة، عمان: دار المسيرة.
- محمود، علي محمود (٢٠١٧م)، التعليم وأثره في التنمية الاقتصادية، عمان: دار شهزاد.
- مرسي، محمد منير. (١٩٩٨). تخطيط التعليم واقتصادياته، درا الأفاق العربية للنشر والتوزيع.
- موسى، ايمان؛ البناء، عادل السعيد إبراهيم؛ غانم، عصام ملال سليم (٢٠٢٤). كفاءة البيئة الداخلية والخارجية للتعليم العام في مصر من وجهة نظر المعلمين. مجلة الدراسات والبحوث البيئية.
- النجار، أحمد (٢٠٢٠). إدارة الإنتاج والكفاءة الإنتاجية. دار الفكر العربي.

وفاء، بوقلوف. (٢٠١٧). دور التدريب في رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسة، المؤسسة العمومية للتغذية و التربية الدواجن، رسالة ماجستير منشورة في تخصص تنمية و تيسير الموارد البشرية، جامعة العربي بن مهيدى- أم البوachi، الجزائر.

مفتاح، محمد حسين علي، & السنفي، عبدالله. (٢٠٢٥). أثر إعادة هندسة العمليات الإدارية في تحسين مستوى الكفاءة الإنتاجية للمؤسسة العامة لصناعة الغزل والنسيج: صنعاء-اليمن [المجلة العربية للإدارة، ٤٥(٢)، ٤٥-٥٣].

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. (٢٠١٩). التحديات التي تواجه التعليم في الدول العربية وتأثيرها على الفقر متعدد الأبعاد. الجمهورية التونسية.

المراجع الأجنبية:

- Kumar, V., & Albasrawi, S. (2022). Quality infrastructure of Saudi Arabia and its importance for vision 2030.
- Marcus, C. (2018). Realizing digital governance using web-based cognitive journeys, a new educational portal in the European Union. An Electronic Journal of the U.S.
- Mulugeta, L. (2020). Productivity Improvement through Lean Manufacturing Tools in Ethiopian Garment Manufacturing Company. Materials Today: Proceedings, Department of Mechanical Engineering, Faculty of Manufacturing, Institute of Technology, Hawassa University, Ethiopia.
- Nathan, A (2021). Johannesburg schools are finding their way towards strategic renewal led by district education directors. Eric Digest. (284). Ed:536981 .
- Sharma, U (2020). Planning Education for Development: Models and methods for systematic planning of education. Eric Digest. (125) . Ed:852016.
- Subhashini & Nirmala Varghese. (2021). Methods of Improving Productivity in Apparel Industry. *International Journal of Research in Engineering, Science and Management*, Vol. 4, No. 4.
- Walsh, P (2021). Spokane city schools need more strategic renewal in the field of educational supervision. Eric Digest. (284). Ed:536981 .